خلال ختام الندوة العلمية «تنمية الموارد البشرية لتعزيز الأمن الشامل»

الديحاني: تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري سيتحقق بسواعد أبنائها

■ الجنفاوي: الأمن سابقاً كان يتحقق عن طريق القوة ولكن اليوم يتم بتنمية البشر

■ الدبيس: إشراك العاملين في اتخاذ القرار ضرورة للتحفيز والتشجيع

ندوة تنمية الموارد البشرية

جانب من الندوة

برعاية وكيل وزارة الداخلية الفريق غازي العمر وبحضور مدير عام كلية الأمن الوطني اللواء ركن محمد الديحاني اختتمت أمس، فعاليات الندوة العلمية حول «تنمية الموارد البشرية لتعزيز الأمن الشامل» أعمالها والتي نظمها قطاع شئون التعليم والتدريب ممثلا بمعهد الدراسات الإستراتيجية الأمنية التابع لكلية الأمن الوطني بالتعاون مع معهد القادة الأمني للدراسات والتدريب الأهلي.

وفي مداخلة للواء ركن الديحاني أكد أن الأمن يعني التنمية حسب ما أشار إلى ذلك أهل الخبرة والمعرفة، وتطرق إلى العديد من الرؤى التنموية، مشيراً إلى دعوة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد إلى جعل الكويت «مركزا ماليا»، مؤكدا إن ذلك سيتحقق بسواعد أبناء الكويت، مبينا أهمية تحليل الوظائف وتحديد المهام التدريبية.

وشدد على أن القيادات والمدراء في كافة القطاعات لهم دور كبير في تنمية الموارد البشرية من خلال تعاملها مع مرؤوسيهم وتعزيز الثقة معهم حتى يكون هناك حافز وتميز في الأداء وتكون أحد روافد التنمية للموارد البشرية حتى يتعزز الأمن الشامل.

وكانت الندوة في محورها الثالث دارت حول «إستراتيجية تنمية الموارد البشرية» وقد أدار الجلسة د.نوري بشير.

في البداية تحدث من أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية نقيب د.خالد الجنفاوي عن إستراتيجية تخطيط وتطوير الموارد البشرية معرفاً الأمن الشامل في الدولة الحديثة مؤكداً إن الأمن حالة من الطمأنينة والاستقرار وهو عكس الخوف، مشيراً إلى أن هناك اختلافا كليا وجزئيا بين الأمن في مفهومه سابقا ومفهومه حاليا.

وأوضح أن الأمن في السابق يتحقق عن طريق القوة ولكن اليوم يتحقق عن طريق تنمية البشر حتى يتعزز الأمن.

وأوضح أن تعزيز أي عمل لابد أن يكون من البداية التربوية في المدرسة، مشيرا إلى أن اليابان أعطت للمعلم راتب وزير وحصانة دبلوماسي وهيبة امبراطور فكان لها ما أرادت من تقدم ورقي مؤكدة استفادتها من أخطاء الآخرين.

وعقب ذلك تحدثت هيام الدبيس القائمة بأعمال التطوير الإداري والتدريب في وزارة التجارة والصناعة عن تحقيق التميز والإبداع في العمل المؤسسي مؤكدة أن شعور العاملين بالأمن في كل شيء يعني الأمن الشامل، مشيرة إلى وجود التميز في العمل ضروره للتحفيز والتشجيع كذلك اشراك العاملين في عملية اتخاذ القرار حتى يكون ذلك القرار فعالا عند تنفيذه، مؤكدة على ضرورة الإصلاح الإداري ومشاركة القطاع الخاص في العمل الحكومي داعية إلى الربط الآلي واختصار الدورة المستندية لتقدم خدمة ذات جودة عالية.

وأشارت إلى دعم العمل التدريبي بقيم عالية والتعامل بشفافية ووضوح في جميع المعلومات التي يتم التعامل معها.

وتطرقت إلى أهداف تعزيز التميز والإبداع في العمل المؤسسي وكيفية تطوير الاداء المؤسسي ايضا، موضحة أن تحويل إي عمل إلى رقم يعطي نتائج حقيقية يمكن التعامل معها، مشيرة إلى وسائل تحقيق التميز والإبداع في العمل المؤسسي، كذلك كيفية إعداد القادة وما قامت به دولة الإمارات العربية المتحدة في التعامل مع اطفال في عمر ثلاث واربع سنوات لإعدادهم كقادة في المستقبل، مؤكدة إن الاستثمار يجب أن يكون في العنصر البشري.

من جانبه، تحدث من الإدارة العامة للجمارك مدير إدارة الجمارك الجنوبية وليد السابج عن الأساليب الحديثة في تنمية الموارد البشرية مشيرا إلى ضرورة ربط الحوافز بالإنتاجية ذاكرا أن الإدارة العامة للجمارك وضعت حوافز مادية لمكافحة التهريب الجمركي. وتطرق إلى التدريب إثناء الخدمة موضحا أن التدريب ليس له عمر افتراضي، ويجب التزود بالعلم والمعرفة على مدار الساعة وتطرق إلى مشاركته في دورة تدريبية عالمية ومردودها على العمل، وقال أن الإدارة العامة للجمارك تستعين بخبرات عالمية لتدريب رجال الجمارك حتى يكونوا على أعلى مستوى في الأداء أثناء الخدمة.

وشهد ختام الندوة مداخلات عدة أثرت موضوعها مما ساهم في انجاح فعالياتها، واشادة الحضور بكل ماجاء فيها من أوراق عمل متخصصة.

واختتم رئيس الجلسة د.نوري بشير مؤكدا تعزيز القيم في النفس، وكذلك المهارات مع خلق البيئة المحفزة مع زيادة العلم والمعرفة، معربا عن شكره وتقديره لكل من ساهم في إنجاح الندوة، ومتمنيا التوفيق للجميع.

وعقب ذلك تحدث العقيد عبدالعزيز مجبل بوظهير عن فعاليات الندوة والتي أقيمت على مدى ثلاثة أيام بالتعاون مع معهد القادة الأمني للدراسات والتدريب.

من جانبه، أعرب مدير كلية الأمن الوطني اللواء ركن محمد راقع الديحاني عن شكره لوكيل وزارة الداخلية الفريق غازي العمر لدعمه اللامحدود لأنشطة وفعاليات كلية الأمن الوطني.

كما شكر اللجنة العلمية والمشاركين من المحاضرين بأوراق بحثية قيمة، وكذلك الحضور من وزارة الداخلية ووزارات الدولة، مؤكدا ضرورة تفعيل كل ماجاء بالندوة حتى يكون العمل متميزا.

وأشار إلى دور معهد القادة الأمني للدراسات والتدريب الأهلي لتعاونه الدائم والمستمر مع كلية الأمن الوطني وتنظيم العديد من الندوات والدورات التدريبية المتخصصة. وعقب ذلك تم تكريم المشاركين وتوزيع الشهادات والدروع على المحاضرين.

للتأكد من إجراءات الأمن والسلامة

«الإطفاء» تجري مسحاً شاملاً للمستشفى الأميري

د.أفراح الصراف في صورة جماعية مع فريق الإطفاء

■ الصراف: إقامة ورش عمل توعوية للموظفين للتعرف على إجراءات السلامة

■ المشعان: طلبنا إعادة تصميم نظام مكافحة الحريق ووضع آخر إلكتروني

عقد مستشفى الأميري اجتماعا مع الإدارة العامة للإطفاء لمناقشة المسح الشامل الذي أجرته «الإطفاء» للمستشفى، والتي شملت المبنى الرئيسي بجميع أدواره، ومبنى العيادات الخارجية، بالإضافة إلى مركز الجهاز الهضمي ومركز صباح الأحمد للقلب، وذلك للتأكد من إجراءات الأمن والسلامة في المستشفى، حيث حضر الاجتماع مدير مستشفى الأميري د.افراح الصراف ونائب المدير د.محمد الجناعي، ومن الإدارة العامة للإطفاء وقد برئاسة مدير ادارة التفتيش في قطاع الوقاية، ومدير العلاقات العامة والإعلام المقدم خليل الامير، ومدير محافظة العاصمة في الإدارة العامة للإطفاء العقيد حمد الهدلك، بالإضافة الى مراقب التفتيش المقدم انور الخلف، ورئيس لجنة التفتيش النقيب عمر الكندري، والمهندسة سلافة الياسين. وأكدت مدير مستشفى الأميري د.افراح الصراف على أن هذا الاجتماع اعتمد إقامة ورش عمل توعوية لجميع موظفين المستشفى للتعرف على أهم إجراءات الأمن والسلامة وعمليات الإخلاء الوهمية في حالات الطوارئ والاحتياجات الضرورية الواجب اتخاذها لتوفير بيئة آمنة للعاملين والمراجعين، وذلك على خلفية المسح الشامل الذي أجرته الإدارة العامة للإطفاء للتأكد من إجراءات الأمن والسلامة في المستشفى، حيث قامت بعدة زيارات ميدانية في انحاء المستشفى وأعدت تقرير تفصيلي عن مدى التزام المستشفى بمعايير الأمن والسلامة، بالإضافة إلى تقديم مقترحات لتحسين جودة تلك الإجراءات مستقبلا، مبينه في نفس الوقت إلى أن تطبيق إجراءات الأمن والسلامة في المستشفى يأتي ضمن معايير الاعتراف الكندي في المستشفى.

وذكرت د.الصراف في تصريح صحافي على هامش الاجتماع أن الإدارة العامة للإطفاء طلبت من خلال الاجتماع مراجعة المخططات الهندسية الفعلية لمباني المستشفى ليتم معاينتها من حيث إجراءات الأمن والسلامة، بالإضافة الى دراسة مقترحات لسهولة وصول سيارات الإطفاء للمستشفى عند الحاجة، مشيده في نفس الوقت بجميع الجهود المبذولة لإنجاح عملية المسح.

أمن الحدود البرية أحبط محاولة 3 متسللين تهريب 180 «شوزن»

أفادت إدارة الإعلام الأمني بوزارة الداخلية أن رجال الإدارة العامة لأمن الحدود البرية تمكنوا من رصد وضبط عدد 30 كرتون مغلفة تحتوى على 180 بندقية شوزن تركها متسللون ثلاثة وذلك بمنطقة الحدود الشمالية والذين عادوا ادراجهم بعد أن شعروا برصدهم ومراقبتهم من قبل أجهزة ودوريات وأبراج المراقبة لرجال أمن الحدود البرية، حيث تم التحفظ على البنادق وإحالتها إلى جهات الاختصاص.

وذكرت الإدارة أن الحدود البرية والبحرية لدولة الكويت آمنة تماما وتخضع للمراقبة المستمرة والمتواصلة على مدار الساعة من خلال الدوريات البرية والبحرية وباستخدام المنظومة الرادارية وكاميرات المراقبة الحرارية إضافة لأبراج المراقبة الموزعة على كافة المراكز الحدودية.

التي تتم عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي نظراً إلى انتشارها محلياً

خبراء: القانون الكويتي بحاجة إلى تشريعات لمكافحة الجرائم الإلكترونية

■ مريم الصباح: على الحكومة أن تسارع إلى سن القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة الجرائم الإلكترونية

■ الراجحي: التشريعات لا يمكن أن تحد من إشكاليات وسائل التواصل فالقانون لا يستطيع أن يلاحق أشباحاً

■ أسيري: نؤيد وجود قانون يحكم التعامل مع مستخدمي «تويتر» وفي المقابل يجب حماية حقوق المغردين

■ الفيلي: الحاجة باتت ماسة لضوابط قانونية تتناسب مع تطور وسائل التكنولوجيا والانتشار المطرد لها

مريم الصباح

منار الراجحي

عبدالرضا أسيري

محمد الفيلي

رأى خبراء وأكاديميون أن القانون الكويتي بحاجة الى سن تشريعات خاصة بمكافحة الجرائم الالكترونية التي تتم عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي نظرا الى توسع انتشارها محليا.

وأجمع الخبراء والاكاديميون في لقاءات متفرقة مع «كونا» أمس على أهمية مواكبة التشريعات القانونية بخصوص التطور التكنولوجي المتسارع في وسائل الاتصال المختلفة حماية لحقوق الافراد ومصالح المؤسسات الخاصة والعامة من انتهاك خصوصيتها أو تعرضها لاي ضرر ما.

وقالت مديرة ادارة المشاريع في شركة «تساهيل الالكترونية المعلوماتية» الشيخة مريم صباح الناصر الصباح ان مستخدمي الانترنت على قدر عال من المهارة والمعرفة في مجال تكنولوجيا المعلومات لذا ينبغي أن تكون هناك حدود لا يمكن تجاوزها وهذا الامر لا يمكن لأي جهة تحقيقه إلا اذا كانت جهة حكومية.

وأضافت الشيخة مريم الصباح ان على الحكومة ان تسارع الى سن القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة الجرائم الالكترونية والحد منها أيا كان شكلها ونوعها مع ضرورة تنسيق الجهود وفرض القواعد واللوائح لمكافحة الجرائم الالكترونية وعدم الاكتفاء فقط بتأمين الحماية الالكترونية بل لا بد من وجود طرف ثالث للمراقبة بغية ضمان المصداقية.

وطالبت المؤسسات الحكومية والشركات التي تعمل في القطاعات الحساسة لاسيما البنوك أو الشركات النفطية الى ضرورة فحص شبكاتها المعلوماتية دوريا واحداث قسم داخل المؤسسة يكون تابعا لادارة الانترنت تحت مسمى «أمن المعلومات».

وذكرت ان هذه القطاعات الحساسة لا بد أن تحرص على سرية معلوماتها وحماية البنية التحتية لنظم المعلومات «فهي بحاجة دائمة الى نظم تكنولوجية متطورة للتصدي للاختراقات وثمة ضرورة لفحص شبكاتها المعلوماتية بصفة دورية للتصدي للاختراقات المتزايدة للبنية التحتية».

وبينت ان الكويت تفتقر الى قوانين تنظيمية تفرضها على الشركات لتحثها على احداث ادارة مستقلة تتولى أمن حماية ملفاتها من الاختراقات الخارجية أو الداخلية على غرار دول العالم التي تلزم الشركات الحكومية والخاصة بقوانين تنظيمية تخص حماية شبكة معلوماتها من الاختراقات.

وشددت الشيخة مريم الصباح على أهمية التعامل السليم والذكي مع الحواسب وشبكة الانترنت الذي بات أمرا مهما واساسيا لحماية البيانات والمعلومات من الاختراق والتطفل والتخريب.

وأشارت الى تسبب الجرائم الكترونية بعمليات غير شرعية وغير قانونية كاختراق مواقع المؤسسات الحكومية والشركات الكبرى ما تسبب بقرصنة انظمة الدفاع لديها والتسلل الى أجهزتها وسحب أو اتلاف الملفات والمعلومات.

ولفتت الى صعوبة تقدير حجم الخسائر بهذا الشأن في الكويت «خصوصا اذا ما قرأنا جيدا ما أشارت إليه أبرز المؤسسات المالية والاستشارية من أن جرائم الانترنت ازدادت بنسبة 17 بالمئة الى جانب غياب المنظمات المتخصصة في كشف ومكافحة هذه الجرائم».

وقالت ان قراصنة الانترنت «الهاكرز» يستخدمون تقنيات ذكية للتعامل للتحكم بالأجهزة ولشن هجمات متطورة لكن يمكن للشركات اجراء عمليات تقييم «قابلية التأثر وتقنيات اختبار الاختراق» لتحديد المخاطر على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والتعرف على الخطر الحقيقي المنتظر قبل وقوعه.

من جانبه أكد استاذ القانون الدستوري بجامعة الكويت الدكتور محمد الفيلي الحاجة الى وضع لمسات قانونية تتناسب مع الواقع الجديد مع تطور وسائل التكنولوجيا والانتشار المطرد لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي.

واضاف الدكتور الفيلي اننا بخصوص مسالة الانترنت نقف أمام عدد من الوقائع الجديدة التي تضع أمامنا بالضرورة مشكلة الآليات وكذلك مشكلة تتعلق بمفهوم الليبية القانوني واوضح انه في البداية كان يتم التعامل مع موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» بانه فعل يؤتى في مكان خاص بين مرسل ومستقبل «قبل ان نتنبه الى ان العلاقة بين مرسل ومستقبلين ثم مرسل ومستقبلين ومعيدي ارسال وبالتالي مع غياب نص خاص حول الجرائم الالكترونية فقد استعان القضاء حيال اي مشكلة بهذا الصدد بتطبيق القوانين الخاصة بالمكان العام».

ورأى ان القضاء وجد نفسه هنا بين واقع فيه جزء جديد وآخر قديم «وبات يعمل من باب الاجتهاد بغياب التشريع لان المشرع لا يستطيع ان يشرع عن كل جديد وبسرعة كما ان التشريع في هذا الجانب ليس حلا مسموحا به بالمطلق لأن التكنولوجيا سريعة بشكل لا يستطيع المشرع ان يدخل بسباق معها».

وبين ان المشكلة تكمن في وضع تشريع وفق منهجية سليمة واغفال امور موازية وسابقة للتشريع وهي اعداد الإنسان أولا للتعامل مع هذه التكنولوجيا ثم اصدار تشريع له مشيرا الى ضرورة الاخذ بعين الاعتبار هذه الأمور وقت التشريع الذي يعتبر مهما لكن يجب الانتباه باي طريقة يعد هذا التشريع لئلا يصبح هروبا من المسؤولية خصوصا ان وسائل الاتصال ليست واقعا قائما بحد ذاته بل هي اداة لفعل انساني.

وقال الدكتور الفيلي ان سلطة القاضي مقيدة بما وضعه المشرع من حد أعلى وآخر أدنى للعقوبة على قاعدة ان تقيد القاضي بخيارين فقط «اما براءة واما ادانة» يحلا من اشكاليات وسائل التواصل الاجتماعي فالقانون لا يستطيع ان يلاحق اشباحا اذ انه مع التطور التكنولوجي قد يستطيع أي فرد ان يدخل باسم وهمي ويعلق بما يشاء.

وذكر انه لا يمكن بحال من الاحوال في ظل التطور التكنولوجي الحالي الحجر على الافكار أو تقييد حرية التعبير وفي الوقت نفسه لا يمكن بحال من الاحوال توظيف تلك الوسائل في تبادل الشتائم أو سرد الاكاذيب وتعريض الامن الداخلي الى الفرقة والفتنة لهذا فهي بحاجة الى قدر من الرقابة.

بدوره قال أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت الدكتور عبدالرضا أسيري ان وسائل التواصل الاجتماعي اصبحت جزءا لا يتجزأ من حياتنا اليومية و«تويتر» في الكويت ساهم في رسم ملامح المشهد السياسي وما زال يؤثر على الرأي العام وباتت القضايا المطروحة على صفحاته الافتراضية «مفروضة على ساحات النقاش سواء على مستوى الرأي العام او على مستوى القيادات السياسية».

وأضاف الدكتور أسيري ان حرية التعبير من أهم الحريات المكفولة للانسان يعبر من خلالها عن مطالبه وهي حق يستخدم دائما لتطور الشعوب وللتحول الديمقراطي ووسائل التواصل الاجتماعي لها دور فعال ومؤثر بهذا الشأن.

وأيد وجود قانون يحكم التعامل مع مستخدمي «تويتر» وفي المقابل يجب حماية حقوق المغردين فيكون القانون للتنظيم وليس للتضييق عليهم كما على المغردين انفسهم الالتزام بالقوانين الجزائية المعمول بها في الكويت وبالمقابل لا يجوز الابعاد على مفرد لمجرد انتقاده «لكننا في الوقت نفسه لا نقبل الدخول في الشتائم وجرح كرامات الناس».